وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٦ «بالتفويض»

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة الشرقية

عن العام المالى ٢٠٠٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٥٦ لسنة ٢٠٠٥ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين للغرفة ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الشرقية جلسة ٢٠٠٥/١٢/٣١ باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة للعام المالى ٢٠٠٦ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٦/٢/٢٠ ؛

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة الشرقية عن العام المالى ٢٠٠٦ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية للغرفة مبلغ ٤٣٩٧١٠٠ ج (فقط أربعة ملايين وثلاثمائة وسبعة وتسعون ألفًا ومائة جنيه لا غير) وجملة المصروفات التقديرية مبلغ ٤١٩١٣٠٣ ج (فقط أربعة ملايين ومائة وواحد وتسعون ألفًا وثلاثمائة وثلاثة جنيهات لا غير) بفائض قدره مبلغ ٢٠٥٧٩٧ ج (فقط مائتان وخمسة آلاف وسبعمائة وسبعة وتسعون جنيهًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٦/٢/٢٠

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ اسامة مازن